التزايد السكاني والأمن الغذائي

قال الأستاذ أحمد محمد السامراني في مقال نشر في مجلة "منار الإسلام" عدد شوال سنة ١٤١٠هـ -٢٨أبريل عام ١٩٨٩م: "بعثت حكومة القيصر في روسيا إلى القنصل العام في الإسكندرية برسالة سرية تطلب إليه فيها أن يقابل فورا والي مصر محمد علي ويبلغه بأن روسيا القيصرية ترى ضرورة تحديد النسل في مصر من باب الرحمة بموارد مصر نفسها، ويومها كان عدد سكان مصر خمسة ملايين ونصف، فالكثافة السكانية كانت تقلق بال القاصي والداني منذ القدم.

وجاء في النشرة الأمريكية للشعوب الخارجية عام ١٩٥٧م: "إن الدعوة إلى تحديد النسل في مصر يخدم التوسع الصهيوني لإسرائيل"، وكتب كيسنجر في مذكراته: "إنه وقف في شرفة فندق هيلتون بالقاهرة ونظر إلى الشارع.. والمصريون يتزاحمون فيه وقال: إن هذا الشعب يمكن أن ينجب في كل عامين ما يساوي عدد سكان إسرائيل - كما ورد في صحيفة "النور" عدد ١٩٨٣/٣/٩م"، وجاء في صحيفة الجمهورية عدد ١٩٨٥/٣/٣٠م ما يأتي: أعلن السيد رافانيل سالاس الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة على الأنشطة السكانية: أن الأمم المتحدة تسهم في ٢٥ مشروعا لمواجهة المشكلة السكانية بمصر خلال الخطة الخمسية المقبلة، وأشار إلى أن نشاط الأمم المتحدة في مصر بدأ منذ عام ١٩٧١م، وأن هناك تقارير شهرية تقوم بها الأمم المتحدة لمتابعة البرامج التي تقوم بها مصر،

وذلك في الأهرام عدد ١٩٨٦/٨/١٢م، وجاء في الأهرام عدد ١٩٨٨/٢/١٨م: أن إنتاج العامل المصري وصل إلى ١/٩ إنتاج العامل الياباني.

وقد حرصت الجاليات الأجنبية على عدم توسع مصر في زراعة القمح كمحصول تصديري يأخذونه بأبخس الأثمان، ثم تستورد مصر بعد ذلك بأسعار خيالية.

وقد لوحظ أن الفدان الذي يزرع قطنا يكلف ما يعادل ثلاثة أفدنة مزروعة قمحا أو ذرة أو أرزا أو شعيرا بسبب ما يحتاج إليه القطن من ري وتسميد، ثم إن المواد المستخدمة في زراعة القطن تتسبب في تلوث التربة وينتقل هذا التلوث من الأرض المزروعة قطنا إلى الإنسان والحيوان عن طريق الغذاء المستخدم من الدورة التالية وقد تسببت هذه المبيدات الحشرية في بعض المحاصيل بنسبة ٣٥% سنويا ابتداء من عام ١٩٦١م وأصبح النقص مستمرا ولذلك فإن الفلاحين لا يزرعون القطن إلا مجبرين.

وإلى جانب ذلك، فإن البنك الدولي يتدخل في تحديد نوعيات معينة من المحاصيل الزراعية ومنع زراعة المحاصيل التي تستخدم في الاستهلاك المحلي مثل القمح والذرة.

وفي مصر يوجد أربعة ملايين فدان قابلة للزراعة في الوادي الجديد وقد بلغت المساحة المزروعة ١٣ ألف فدان فقط، وقد رفض وزير الزراعة الأسبق يوسف والي عرضا من بنك التقوى الإسلامي لتمويل زراعة مليون فدان من القمح في الحصراء على نفقة البنك، كما أنه أهمل بحثا من معهد البساتين لزراعة مليون إلى خمسة ملايين نخلة، تستورد فسائلها من أجود أنواع التمر من العراق مجانا – كما جاء في صحيفة الأهرام عدد ١٩٨٦/٩/٢٣م.

وهكذا يظهر أن الفقر والجوع والتخلف مصنوع ومستورد، وفي ظل الجهل والظلم وتهريب الأموال وهجرة العقول لا تحدث تنمية ولا يوجد تقدم ولو وصل عدد سكان مصر إلى النصف، وإلى جانب ذلك، فإن الاعتماد على الديون الخارجية والقروض لن يخرجنا من المشكلات التي نعيش فيها، ومن العيوب التي نراها في بلادنا التخطيط غير السليم حيث إننا نرى الجهات المسئولة عن التنمية تذهب إلى أخصب الأراضي الزراعية فتقوم البلد باقتلاع الأشجار "أشجار النخيل والأعنابش وتحطيم الأخضر واليابس، وعلى سبيل المثال جامعة أسيوط واستاد أسيوط الرياضي وفرع جامعة الأزهر بأسيوط ومصانع السماد وغيرها، ونرى مثل ذلك في معظم محافظات الجمهورية حيث تقام هذه المشروعات على الأراضي الخضراء مع وجود مساحات صحراوية واسعة تنتظر العمران وتقع على بعد عشرات الكيلو مترات ولكن لا يذهب إليها أحد. كما نلاحظ التركيز على بعض المدن فعدد سكان القاهرة تبلغ نسبته ٢٥% من سكان مصر مع أن عدد سكان بكين ٨ ملايين ويبلغ نسبته ١% من عدد سكان الصين.